مجلس التعاون

7.3 مليار درهم أرباح صافية لـ"اتصالات" خلال 9 أشهر

أبوظبي / وكالات :
حققت مؤسسة الإمارات للاتصالات "اتصالات" أرباحها صافية خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري بلغت 7.3 مليار درهم.

وذكرت المؤسسة أنها سجلت أرباحا صافية للمجموعة بلغت قيمتها 2.1 مليار درهم خلال الربع الثالث من هذا العام بنسبة زيادة قدرها 19 ٪ عن ذات الفترة من العام 2007، مما يرفع قيمة الأرباح الصافية للمجموعة خلال الشهور التسعة الأولى من العام الجاري إلى 7.3 مليار درهم.

واوضح بيان صحفي صادر عن "اتصالات" أن قيمة الإيرادات الموحدة خلال الربع الثالث بلغت 6.6 مليار درهم، و19.1 مليار درهم للاشهر التسعة الأولى من العام الحالي بزيادة نسبتها 24 ٪ مقارنة بالربع الثالث من العام 2007 أي ما قيمته 1.3 مليار درهم.

وأوضح البيان أن الأصول الصافية للمجموعة ارتفعت لتصل إلى 32.5 مليار درهم بنسبة زيادة 26 ٪ خلال الربع الثالث من العام 2007 أي ما قيمته 6.6 مليار درهم وبلغت ارباح كل سهم خلال الشهور التسعة الأولى 1.21 درهما مقابل 0.92 لنفس الفترة من العام الماضي.

وأضاف البيان الذي أوردته وكالة أنباء الإمارات "وام" أن هذه النتائج تأتي في أعقاب إعلان "اتصالات" عن دخول سوقها الـ 18، حيث دخلت الشهر الماضي السوق الهندية بعد أن استحوذت على 45 ٪ من شركة سوان تليكوم وبذلك تغطي عملياتها 1.6 مليار نسمة موزعين على قارتي آسيا وأفريقيا.

وقال محمد حسن عمران رئيس مجلس إدارة اتصالات: "تعكس نسب النمو التي حققتها "اتصالات" في كافة المجالات المالية والتشغيلية مدى الكفاءة والمهنية العالية التي تدار بها المؤسسة بحيث باتت إحدى أقوى المنافسين الدوليين في المنطقة والعالم وقد استطاعت "اتصالات" المحافظة على استمرارية النمو والتقدم المالي والتقني وذلك بفضل إعتمادها على أرقى المعايير العالمية في مختلف مجالات العمل".

قطر تؤكد حرصها على دعم جهود التنمية في العالم

نيويورك / قنا:
أكدت دولة قطر حرصها على ان تكون شريكا داعما للجهود الدولية المبذولة من اجل التنمية وخاصة فيما يتعلق بمكافحة الفقر وتعميم ثمار النمو العالمي بطريقة اكثر عدلا وانصافا لما في ذلك من اثر ايجابي على الاستقرار واستتباب الامن والسلم الدوليين، مشيرة الى ان من هذا المنطلق ظلت تتقدم بالمبادرات الدولية بهذا الخصوص وتعمل على دعم المبادرات الدولية الاخرى المعنية بالتنمية وتمويلها .

جاء ذلك في كلمة دولة قطر امام اللجنة الثانية للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة للامم المتحدة حول البند (48) المعنون : متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام 2002والاعمال التحضيرية لمؤتمر الاستعراض لعام 2008 والتي القاها السيد طلال فرحان العنزي السكرتير الاول وعضو وفد الدولة المشارك في الدورة .

واكد السيد العنزى اقتناع دولة قطر باهمية تمويل التنمية حيث تقدم حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثانى امير البلاد المفدى في عام 2005 بمبادرة لاستضافة دولة قطر "مؤتمر المتابعة الدولى لتمويل التنمية المعنى باستعراض تنفيذ توافق اراء مونتيرى" بالدوحة _ قطر والذي اقرته الجمعية العامة للامم المتحدة بالقرار رقم 62/ 187 على ان يعقد في الدوحة في الفترة من 29 نوفمبر الى 2 ديسمبر 2008 على اعلى مستوى سياسي ممكن بما في ذلك مشاركة رؤساء الدول والحكومات والوزراء والممثلين الخاصين وغيرهم من الممثلين حسب الاقتضاء.. معربا عن تمنيات دولة قطر بان تتكلل جهود الدول الاعضاء فى القريب العاجل الى اعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر الدوحة .

وقال"انه قد برزت على المسرح الدولي احداث هامة مع دخولنا الالفية الجديدة مما اوجد تعقيدات غير مسبوقة فى السياسات والعلاقات الدولية وظلت التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تتسارع وتفرز انماطا جديدة في الاتجاهات المتضاربة لعل ابرزها اتساع الهوة بين الشمال الغنى والجنوب الفقير".

واضاف ان زعماء العالم اقروا في قمة سبتمبر عام 2005 بان التنمية وسيادة السلام والامن وحقوق الانسان كلها عناصر متكافلة تشكل اسسا التي لاغنى عنها تنهض على اساسها منظومة الامم المتحدة وان التنمية هدف محوري في ذاته كما شددوا من جديد على ان تحقيق التنمية المستدامة يشكل عنصرا اساسيا فى اطار عملها ونشاطاتها.

واضاف السيد طلال فرحان العنزي ان السنوات الاخيرة شهدت تغييرات جذرية طرات على العالم فقد تزايد الاعتماد المتبادل بين الامم بسبب ظاهرة العولمة وتشابكت القضايا التى تواجهها الاسرة الدولية مما يتطلب رؤية عالمية شاملة لمواجهة التحديات بفعالية اكبر، وبالرغم من التقدم المحرز فى كثير من مجالات التعاون الدولي لازالت هناك مجالات تشكل تحديا للمجتمع الدولي تتمثل في مشاكل الجوع والفقر والمرض ونقص المناعة المكتسبة (الايدز)التى وصلت جميعها الى ابعاد مخيفة وما زال اكثر من نصف سكان العالم يعيشون على اقل من دولار واحد في اليوم .

واختتم عضو الوفد القطري كلمته قائلا"اننا اذ نشيد بجهود بعض الدول استحداثها اساليبا مبتكرة لتمويل التنمية الا اننا نود ان نؤكد على حقيقة ان مثل هذه الاساليب يجب ان تشكل مصدرا رائدا من مصادر التمويل وليس بديلا عن تحقيق نسبة ال 7ر0 فى المائة من اجمالى الدخل القومي المتفق عليها" مؤكدا ان المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذى شارك فيه رؤساء الدول والحكومات عكس الارادة السياسية على ارفع مستوياتها واسس لاول مرة لشراكة دولية فريدة من نوعها حيث اكدت الحكومات على رغبتها في التعامل بجدية مع مسائل تمويل التنمية واسهم كثيرا فيما اكتسبه المؤتمر من اهمية هو اشراك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية بالاضافة لمجتمع الاعمال والمجتمع المدني .

شركة إماراتية تنفذ مشروع عقاري في بغداد بـ36.5 مليار درهم

أبوظبي / وكالات :
كشفت شركة المعبر الدولية للاستثمار العقاري التي تتخذ من أبوظبي مقرا لها عن تفاصيل مشروعها الجديد الذي سيتم تطويره في العاصمة العراقية بغداد بتكلفة تصل إلى 36.5 مليار درهم.

وقال بيان صحفي صادر عن الشركة أن المشروع الجديد يقع ضمن مجمع الرشيد العسكري على مساحة خمسة آلاف دونم ويضم عدة مجمعات رئيسية تشمل وحدات سكنية وحيا تجاريا ومركزا تكنولوجيا وفندقا ومنطقة للضيافة ومراكز للرعاية الصحية والتعليم ومرافق عامة مثل المساجد ومحطات الوقود.

وأوضح يوسف النويس العضو المنتدب لشركة "المعبر" في تصريحات أوردتها وكالة أنباء الإمارات أن المشروع الجديد للشركة في بغداد يتكامل مع مستويات الدعم التي تقدمها دولة الإمارات للحكومة العراقية.

وأوضح أن شركة "دار الهندسة" المتخصصة بالاستشارات العقارية فازت بعقد أعمال الخطة الرئيسية للمشروع إضافة إلى المبادئ التوجيهية التي وضعتها هيئات التخطيط المدني والسلطات البلدية في مدينة بغداد.

وأضاف النويس أن الخطة الرئيسية للمشروع توضح فرص التطوير القائمة والتي ستوجه بدورها عمليات التصميم التفصيلية والتحليلات الاستثمارية للمشروع حيث سيؤدي إنجاز الخطة الرئيسية في هذه المرحلة إلى وضع رؤية شاملة للمشروع مع الأخذ بالاعتبار العوامل التوبوغرافية والبيئة الطبيعية والعناصر المتعلقة بالواجهة البحرية, كما ستساعد الخطة الرئيسية على تطوير مخططات الأعمال الإنشائية وتحديد الكلفة التقديرية ووضع برامج استخدام الأرض ومرافق البنية التحتية.

أضواء

فاتورة ثمنها الانهيار

في قوانين الطبيعة، عندما يضرب زلزال منطقة ما فإن ذبذبات الاهتزاز الناتجة عن الزلزال تنتقل عبر مادة الأرض الصلبة إلى مسافة معينة ثم تضمحل، وعندما يتبخر السائل فإنه يتحول إلى غاز، وهذا الغاز يبقى قابلا لأن يعود إلى حالته السائلة.

أما أن يضرب زلزال مالي المؤسسات المالية الأميركية فتنهار البنوك في أوروبا الشرقية، أو أن تتحول تريليونات الدولارات إلى هباء منثور في غمضة عين، فهذا ما لا يصدقه إلا الذين ما زالوا يعتقدون أن طالبان هم الذين نفذوا أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

عبدالعزيز خليل المطوع

ومع ذلك، فإن الصناعة المصرفية لها قوانينها التي تختلف بعض الشيء عن قوانين الطبيعة، ومن ذلك أن الأموال تطير فيما بينها ولو تباعدت بينها المسافات، ولا تنتقل ببطء إلى المناطق التي تجاورها كما هو شأن المياه الجوفية، كما أنها تقوم فيما بينها بسلسلة متشابكة من التداينات إلى أن تنتهي في العادة إلى المصارف الجدّات ومقارها في الولايات المتحدة أو الهيكل الأعظم للصناعة المصرفية.

قبيل أحداث الحادي عشر من سبتمبر كانت كل التقارير الاقتصادية والإعلام الاقتصادي وآراء دهاقنة الاقتصاد وسدنته تطوف حول الاقتصاد، ولا تتردد عن وصف الاقتصاد الأميركي بأنه مركز الثقل والمحرك الأوحد للاقتصاد العالمي؛ إنها آراء تتحدث بلغة الأرقام.

كأرقام الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو السنوي وحجم التبادل التجاري والموازنة العامة السنوية للدولة (الإنفاق العام)، إلى غيرها من الأرقام التي يحق لأميركا بموجبها أن تستأثر بـ 60 ٪ من الثقل الاقتصادي العالمي المدعوم بعملة يثق العالم فيها كورقة أكثر مما يثق في غيرها من العملات كسبيكة من الذهب.

هذا الاقتصاد الفولاذي المتترس وراء أقوى آلة عسكرية عرفها التاريخ، ووراء أقوى نفوذ سياسي، هو الذي اجتذب مليارات المليارات من المصارف ومؤسسات المال والاستثمار العالمية، ثقة في قدرات الاقتصاد الأميركي وفي المؤسسات المالية والاستثمارية الأميركية على تحريك تلك المليارات المليرة لتتوالد منها مليارات جديدة يبتلعها المارد الأميركي ليزداد انتفاخا وعنفوانا .

بينما يرمى بفتاتها إلى أصحاب أصل رأس المال الفرحين أو القنوعين بذلك الفتات، فهم يعتبرون ما سُرق منهم عنوة ثمنا عادلا لشراء هدوء بالهم، وعوضا مناسبا للتخلص من كثرة التفكير والمخاطرة؛ لقد كان هذا الاقتصاد الساحر وأداؤه الرفيع فاتحا ممتازا لشهية الطمع واللهاث وراء بريق الثروة، فلم تكلف الأموال المهاجرة نفسها عناء الانتباه إلى مقدار الحقيقة والخيال في هذا الفردوس المالي، على الرغم مما تعصف به من الكوارث والمفاجآت غير السارة.

لقد كانت فضيحة انهيار (إنرون)، شركة الطاقة العملاقة التي لم تشفع لها مساندتها الرئيس بوش في حملته الانتخابية التي أوصلته إلى المكتب البيضاوي، مفاجأة ثقيلة العيار بحق، فتهاوت بين عشية وضحاها كجبل من الجليد لتطحن تحتها أضلاع (آرثر أندرسون) أحد الأساطين الأربعة في تدقيق الحسابات.

ولكن الكثيرين لم يقرأوا الكثير مما كان بين سطور هذا الانهيار المدوي، وأهم ما كان بين تلك السطور هو: من أين للفساد الإداري باعتباره المتهم الأول في القضية أن يتسرب إلى شركة بهذا الحجم وبهذا التنظيم الإداري الفخم وبهذا الدعم الذي تسبغه المؤسسة السياسية عليها لينخر عظامها، وفي دولة يسودها القانون والأنظمة الرقابية المعقدة والمشددة؟.

ثم لم تمهل أميركا العالم طويلا ليلتقط أنفاسه ويبتلع تلك المفاجأة حتى فجرت له مفاجأة تخفيض سعر الفائدة إلى مستويات تاريخية، ذلك التخفيض الذي لم يأت نتيجة توبة نصوح أو صحوة روحية يتبرأ بها كهنة الصناعة المصرفية من الرّبا، بل لإنقاذ اقتصاد آخر الإمبراطوريات من الانهيار على تداعيات مغامراتها الأرسين لوبينية في أفغانستان والعراق على إثر حقبة انتعاش طوال الفترة الرئاسية الكلينتونية.

فقد ناء كاهل الخزينة الاتحادية بفاتورة تلك المغامرات العسكرية المفبركة، وخُفّي حنين (قياسا بما بنت أميركا توقعاتها عليه) اللذين عادت بهما أميركا من أفغانستان والعراق وحقنت بهما اقتصادها مما أسعفها الوقت على اختلاسه من ثرواتهما لم يغطيا تكلفة الحرب الباهظة.

بنفس هذه المنهجية الجهنمية في افتعال الأحداث المفاجئة، أحسنت أميركا استغلال أزمتها العسكرية فنوّعت أساليبها وتكتيكاتها في الترويع والتركيع من خلال تمرير مسلسل حيلها وألاعيبها المالية والاقتصادية المعتمدة على التلاعب بأدواتهما وآلياتهما بدءا بتخفيض أسعار الفائدة، إلى تخفيض قيمة الدولار. إلى التحكم في أسعار النفط لتضييق الخناق على الاقتصادات المنافسة، إلى ابتكار أدوات ائتمانية تقتنص بها مدخرات الحمقى ممن لم ولن يفهموا حقيقة تلك الأدوات، إلى تفجير أزمة الرهن العقاري، إلى إلزام حلفائها بتوقيع اتفاقيات غير متكافئة للتبادل التجاري، وتمكنت بتنويع التكتيك من الدفاع إلى الهجوم وبالعكس من أن تبقى الرابحة والمسيطرة دائما.

وهكذا، وعلى طريقة انهيار برجي مركز التجارة العالمي لتدشين الحرب على الإرهاب، وقع الانهيار المالي الأخير على أوساط المال والاقتصاد كالصاعقة، وتفجرت شرايين الأوراق المالية في البورصات الأميركية والعالمية حتى ضرّجت دماؤها شاشات التداول في نزيف لم تشهده أسواق المال منذ أكثر من عشرين سنة، في مفاجأة أو قل صدمة جديدة من المفاجآت والصدمات المتوقع أن يفتح العالم عينيه على المزيد منها دون سابق إنذار.

ولكن من قال إن ما حدث حتى الآن يجب أن يكون انهيارا بالضرورة، إننا لو استعرنا قوانين الطبيعة فقد ندرك أن تريليونات الدولارات التي تبخرت من مؤسسات الائتمان، لابد وأن يكون قد أعيد تكثيفها في مكان آخر وعادت نقودا كما كانت، أما لماذا هذا اللف والدوران فالإجابة عند الدَّيْن العام الأميركي ذي الأرقام الفلكية المرعبة.

الذي جاء تمويلا من المصارف ومؤسسات الإقراض والتمويل وصناديق معاشات التقاعد، ليذهب نفقة على البذخ والتبذير العسكري، ولهذا فإنه عندما تعجز الدولة المستلفة عن الوفاء بالفوائد المترتبة على ديونها ناهيك عن الوفاء بأصل الدَّيْن؟ فإن تقويض المؤسسات المالية وتبخير التريليونات لتسهيل شفطها يصبح ثمنا بخسا يستحق المجازفة.

فكما سبق وأن لفّقت كارثة ذهبت ضحيتها بضعة آلاف من الأرواح وبرجان شامخان ثمنا للتوسع السياسي والعسكري، فلا بأس إذن من أن تلفق كارثة جديدة تذهب ضحيتها هذه المرة بين إفلاس وإغلاق بضع مؤسسات مالية عريقة كانت متخمة بالأموال الآتية من مشارق الدنيا ومغاربها، ثمنا لإغلاق الدين وتسوية رصيد فاتورة الحرب.

المشهد الأخير: البنوك والمؤسسات الائتمانية تخسر والحكومات تعيد حقنها بما خسرته، بهذه التراجيديا المالية يكون ما خسره العالم مجرد ضريبة صغيرة أو مكس تفرضه أميركا عليه بطريقة لصوصية رغم أنفه، ثمنا لخطيئته يوم أعطاها الضوء الأخضر والشرعية الدولية لتشعل الحروب على هواها، ولتسقط الأنظمة السياسية باسم ديمقراطيتها السينمائية.

عن/ صحيفة (البيان) الاماراتية

طولها 1500 كلم وتربط الدول الست

موافقة رسمية على إنشاء سكة حديد الخليج

الدوحة/وكالات :
وافق وزراء نقل دول مجلس التعاون الخليجي في اجتماعهم في قطر امس على دراسة جدوى إنشاء سكة حديد تربط بين دولهم، مما يمهد الطريق أمام التفاوض حول المواصفات النهائية للمشروع.

وحسب ما نشرته جريدة «البيان» الإماراتية الخميس الماضي يتضمن المشروع الذي وافق عليه الوزراء إنشاء سكة حديد بطول 1500 كلم تربط دول مجلس التعاون الست، وتسير على الساحل الشرقي للجزيرة العربية من الكويت إلى عمان.

وقدمت الشركات المختصة دراسة الجدوى منذ منتصف سبتمبر الماضي، غير أن هناك عددا من القضايا محل جدل خاصة إذا ما كانت الجهة التنظيمية للسكة الحديد ستكون واحدة أم ست هيئات من الدول الست.

وكان الوزير المفوض ومدير إدارة التكامل الاقتصادي والدراسات في الأمانة العامة لدول مجلس التعاون، الدكتور حمد العويشق قال: إن العمل جار حاليا للدراسات التفصيلية المختصة بالجوانب الفنية والمالية والإحصائية ذات العلاقة بمشروع سكة الحديد التي تمتد على طول الخليج العربي، وصولا إلى الجمهورية اليمنية، مفيدا بأن نتائج الدراسة التفصيلية ستنتهي نهاية العام الجاري 2008.

اتفاقية سعودية كويتية للاستثمار في مجال التعليمين العام والعالي

الرياض / وكالات :
في خطوة تعزز سعيها إلى تطوير قدراتها وإمكاناتها التعليمية والتدريبية، والتوسع في الانفتاح على أسواق التدريب المحلية والعربية، من خلال عقد مزيد من التحالفات والشراكات مع الكيانات القوية المناظرة، أبرمت المجموعة العربية للتعليم والتدريب، الرائدة في مجال صناعة التدريب في المملكة العربية السعودية، مساء الأحد الماضي، اتفاقية شراكة مع الشركة السعودية الكويتية للتعليم والتدريب "والمملوكة للشركة الأولى للتعليم الكويتية" لتأسيس شركتين متخصصتين للاستثمار في التعليم العام والتعليم العالي، انطلاقاً من رغبة الطرفين في المساهمة الفعالة في بناء الوطن وخدمة أهدافه التنموية، وتوحيد الجهود لإيجاد الحلول العلمية السليمة للمشاكل والعقبات المرتبطة بأنشطة جميع الأطراف.

ويتمثل الهدف الرئيس للشركة الأولى في الاستثمار في المجال التربوي والتعليمي، من خلال إنشاء وتطوير وإدارة المجمعات التعليمية، سواء مجمعات التعليم الأساسي، أو مراكز التربية الخاصة، على أن تقوم الشركة في البداية بالتركيز على الاستثمار في مجمعات التعليم الأهلي والعالمي ومدارس التربية الخاصة.

وتعمل الشركة الأخرى على إنشاء جامعة أهلية في مدينة الرياض، تبدأ بكلية أهلية ثم تتحول إلى جامعة، وذلك بالاستفادة من الخبرات التراكمية لطرفي التعاقد، وكذلك الميزة النسبية لكل طرف هذا المجال.

وقد وقع الاتفاقية الدكتور أحمد بن عبد الرحمن الطويل، العضو المنتدب والمدير العام للمجموعة العربية للتعليم والتدريب، والدكتور بدر بن عبد الله العقيلي، الرئيس التنفيذي للشركة السعودية الكويتية للتعليم والتدريب.

وأكد الدكتور أحمد بن عبد الرحمن الطويل، العضو المنتدب للمجموعة العربية للتعليم والتدريب ومدير عام أكاديمية الفيصل العالمية، عقب توقيع الاتفاقية، أن الاتفاقية تعكس إقبال القطاع الخاص على الاستثمار في مجالات التعليم والتدريب، وحرصه على أن يكون سنداً للدولة في تنفيذ سياساتها التعليمية والتربوية، والإسهام في تحقيق النهضة التربوية التعليمية والاجتماعية الشاملة، من خلال تنشئة جيل قادر على ممارسة دوره الهام في المسيرة التنموية في المملكة العربية السعودية والوفاء باحتياجات سوق العمل من التخصصات المختلفة.

وقال إن الشركة الجديدة سوف تعمل على المساهمة في تربية وتعليم الأجيال من خلال تطبيق أحدث الأساليب وتقنيات التعليم المجربة محلياً ودولياً، كما تسعى لاستقطاب الكفاءات المناسبة وتوطين التطبيقات التعليمية التربوية الناجحة في مجال التعليم، لافتاً إلى توافر عدد من الفرص والمؤشرات الإيجابية التي تعزز نجاح الشركة في تحقيق أهدافها على المدى المتوسط وطويل الأجل من أبرزها تشجيع الدولة للمستثمرين على إنشاء مؤسسات تعليم أهلية، والطفرة الاقتصادية الحالية التي تعيشها المملكة، والاستقرار الأمني الذي تشهده المملكة بشكل خاص والمنطقة بشكل عام، إضافة إلى التوجه العام في العالم، والمملكة بصفة خاصة، نحو خصخصة الخدمات وتعزيز مساهمة القطاع الأهلي وخاصة في المجال التعليمي والتربوي، والإقبال المتزايد على التعليم الأهلي بسبب الوعي المتنامي بأهمية التعليم المبني على أسس علمية متطورة.

متفرقات

الأولى عربياً: البحرين تطلق مناقصاتها إلكترونياً

دالمنامة / وكالات :
يعتزم مجلس المناقصات في مملكة البحرين إطلاق أول مناقصات الكترونية على مستوى الخليج والدول العربية وهو ما سوف يعزز من شفافية المناقصات.

وقال رئيس هيئة النفط والغاز رئيس مجلس المناقصات الدكتور عبدالحسين بن علي ميرزا فى تصريح نشرته السبت صحيفة "أخبار الخليج" البحرينية ان المناقصات الالكترونية سوف توفر الكثير من الوقت والجهد للمجهزين والمقاولين حيث سيقوم المتعاملون بتنفيذ جميع خطوات العمل بما فيها عمليات دفع الرسوم من خلال أجهزة الحاسوب الخاصة بهم في مكاتبهم مختصرين بذلك الحضور شخصيا الى مقر المجلس للمتابعة.

وأشار الى أن هذه الخطوة سوف تتطلب معرفة مؤسسات المقاولات وأصحاب المناقصات بتقنية المعلومات ولذلك فان المجلس أبرم اتفاقاً مع صندوق العمل لتدريب موظفين فى أكثر من 300 مؤسسة من المؤسسات التابعة للقطاع الخاص العاملة في هذا المجال.

ويتيح هذا النظام لجميع المجهزين والمقاولين الاطلاع على كل التفاصيل المتعلقة بالعطاءات والمناقصات الأمر الذي سوف يؤدي الى منافسة شديدة بين المقاولين وبالتالي الى خفض كبير في أسعارها لصالح الحكومة.

ومن المقرر أن يصدر المجلس بطاقات للدفع "كريديت كارد" لتسديد رسوم المناقصات عبر الانترنت.

محافظ "المركزي": البحرين لا تعاني نقصا في السيولة والجهاز المصرفي قوي

المنامة / وكالات :
أعلن محافظ مصرف البحرين المركزي رشيد المعراج أن الجهاز المصرفي في البحرين قوي ولا يوجد نقص في السيولة في المملكة.

وقال المعراج إن مصرف البحرين المركزي «طلب من المصارف والمؤسسات المالية العاملة في البحرين الإسراع في نشر نتائجها الفصلية لتعزيز الطمأنينة في خضم الأزمة الائتمانية والفزع الذي يسود الأسواق المالية العالمية».

لكن المعراج أوضح أن «الأزمة المالية العالمية أثرت على قدرة المصارف العالمية الرئيسة في تقديم التمويل اللازم للمشروعات في دول المنطقة».

وأضاف أن «التباطؤ الاقتصادي وتراجع أسعار النفط سيؤثران على النمو الاقتصادي في البحرين وبقية دول المنطقة».

وتابع «لا أحد يستطيع إنكار أن الظروف التي نمر بها هي ظروف استثنائية والوضع المصرفي العالمي دخل في مرحلة تغيير كبير ستترتب عليه أمور كثيرة خاصة بالإجراءات الرقابية وطبيعة التعاملات».

إلا أن المعراج أكد أن المصارف والمؤسسات المالية في البحرين «تتمتع برؤوس أموال جيدة وملاءة مالية عالية»، وأضاف «لاحظنا عدم وجود سحوبات غير طبيعية ولا يوجد نقص في السيولة ما يؤكد استقرار الوضع المصرفي في البحرين».

وقال «إن مصرف البحرين المركزي حاول في الفترة الأخيرة أن يزيد من معدل السيولة لدى البنوك عن طريق سوق البحرين للأوراق المالية تحسبا لأن تكون هناك سحوبات».

وتابع إن المصارف «قامت بإرجاع الفائض الذي لديها في آخر تداول نتيجة لعدم وجود حاجة وعدم وجود سحوبات غير طبيعية».

وأوضح المعراج أن «البحرين لديها نظام حماية للودائع معمول به منذ مدة، والمصرف يتابع الأوضاع على المستويات المحلية والإقليمية والدولية في الأزمة التي يمر بها العالم».

وأكد أن «الرسالة التي نرغب في توصيلها هي أن الجهاز المصرفي في البحرين قائم على أسس قوية والمراكز المالية جيدة ونتسلم تقارير مالية من جميع المصارف».

والبحرين مركز مالي إقليمي في المنطقة يعمل فيها أكثر من مئة مصرف ومؤسسة مالية تبلغ موجوداتها أكثر من 250 مليار دولار أمريكي، وفق إحصاءات مصرف البحرين المركزي.